نحو تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحديات الزراعة وأهداف التنمية لعام 2030

Towards Achieving Food Security in Algeria in Light of Agricultural Challenges and the Development Goals for 2030

صابور سعاد[1] *

[1] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، الايميل sabour.souad@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/19؛ **تاريخ المراجعة:** 2025/05/30؛ **تاريخ النشر:** 2025/06/30

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الصادرات والواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2020-2022، وتحليل أثرها على أوضاع الأمن الغذائي، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق أولا إلى مفهوم الأمن الغذائي ودوافع تحقيقه على مستوى العالم، ثم التطرق إلى تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل السياسات الزراعية المنتهجة وأهداف التنمية لعام 2030، ثم إلى تحليل تطور الصادرات والواردات الزراعية والغذائية وكذا إلى الميزان التجاري الزراعي ومعدل الاكتفاء الذاتي في الجزائر.

وقد تم التوصل إلى أن الزراعة الجزائرية لا زالت بعيدة بعض الشيء عن تسجيل مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما يتطلب الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة ضمن رؤية سنة 2030، بالتركيز على الموارد الزراعية المتاحة وتقليل الواردات الغذائية.

الكلمات المفتاح: أمن غذائي؛ قطاع زراعي؛ واردات غذائية؛ صادرات غذائية؛ اكتفاء ذاتي

تصنيف JEL : Q1 ؛ Q10

Abstract: This research paper aims to examine the state of agricultural and food exports and imports in Algeria during the period 2020–2022, and to analyze their impact on food security conditions. The study adopts a descriptive and analytical approach, beginning with an exploration of the concept of food security and the global drivers behind its achievement. It then analyzes the current state of the agricultural sector in Algeria in light of the implemented agricultural policies and the objectives of the 2030 Development Agenda. Furthermore, the paper investigates the development of agricultural and food exports and imports, the agricultural trade balance, and the self-sufficiency rate in Algeria

It has been concluded that Algerian agriculture is still somewhat far from achieving an acceptable level of food self-sufficiency. This necessitates accelerating the implementation of the comprehensive national strategy under the 2030 Vision, with a focus on leveraging available agricultural resources and reducing dependence on food imports.

Keywords: food security; agricultural sector ; food imports ; food exports ; self-sufficiency

Jel Classification Codes: Q1 ; Q10

I- تمهيد:

يحظى القطاع الزراعي بمكانة هامة في اقتصاد أي دولة، كونه قطاع حيوي يتأثر ويؤثر في القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن دعم ومساندة هذا القطاع هو بمثابة دعم للقطاعات الأخرى ككل.

ولعل الركيزة الأساسية للقطاع الزراعي هي توفير الغذاء للسكان، إذ يعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، الذي يعبر عن قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء لمواطنيه، وهو مهم لرفاهية الإنسان واستقرار المجتمع، إذ يعتبر قضية حيوية لها تداعيات واسعة النطاق، مثل توفر الغذاء، إنتاج الغذاء والوصول إليه...إلخ، بغية مواجهة العوائق والتحديات الكامنة التي تعيق تحقيقه على المستوى العالمي، خاصة في ظل ما يشهده العالم من أزمات متكررة وتغير المناخ والنزاعات الجيوسياسية.

والجزائر على غرار بقية الدول تسعى جاهدة إلى تحسين معدلات التنمية الاقتصادية والقضاء تدريجيا على العجز الغذائي من خلال تحسين وضعية ميزانها التجاري الزراعي والغذائي، وذلك ضمن رؤية شاملة تمتد إلى غاية سنة 2030، تركز فيها على الموارد الزراعية المتاحة، وعلى تقليص التبعية الغذائية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تنمية القطاع الزراعي وتسخير مختلف الآليات التي تحقق ذلك من تمويل وتموين....إلخ، من أجل سد الفجوة الغذائية بتشجيع مختلف الاستثمارات المحلية والأجنبية.

I.1- إشكالية الدراسة :

في ظل كل هذا، يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة القطاع الزراعي بالجزائر في تحقيق الأمن الغذائي؟**

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ماهية الأمن الغذائي، وما دوافع تحقيقه على مستوى العالم؟
- ماهي المقومات التي يقوم عليها قطاع الزراعة في الجزائر؟
- كيف انعكس تطور الصادرات والواردات الزراعية والغذائية على مستوى الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2020-2022؟

I.2- فرضيات الدراسة :

- الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توافر الغذاء، بل يشمل الاستقرار والجودة وسهولة الوصول إليه، وتختلف دوافع تحقيقه حسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لكل دولة.
- يقوم القطاع الزراعي في الجزائر على مجموعة مقومات طبيعية وبشرية، إلا أن ضعف الاستثمار والتسيير يحد من فعاليته في تحقيق الأمن الغذائي.
- تعاني الجزائر من انكشاف غذائي بسبب ارتفاع الواردات وضعف التصدير، فالتبعية الغذائية تشكل تحديا للأمن الغذائي في الجزائر.

I. 3- أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الأمن الغذائي ودوافع تحقيقه على مستوى العالم؛
- تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات الزراعية المنتهجة وأهداف التنمية لعام 2030؛
- تحليل تطور الميزان التجاري الزراعي والغذائي ومعدل الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية في الجزائر.

I.4- أهمية الدراسة: يعتبر البحث في موضوع الأمن الغذائي من المواضيع والقضايا الحيوية ذات الأهمية البالغة للدول ومن أولويات السياسيات الحكومية، وتبرز أهمية هذه الدراسة في تحديد مفهوم الأمن الغذائي ودوافع تحقيقه على مستوى العالم، وكذا لفت الانتباه إلى العوامل التي تعيق تحقيقه، وإبراز مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر وأهم السياسات الزراعية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي.

I.5- **منهج البحث:** بُغية الوصول إلى الأهداف المسطرة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه يلائم طبيعة البحث، من خلال دراسة وتحليل تطور مختلف المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. واعتمد البحث على البيانات المنشورة في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، وكذا التقارير السنوية لأوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقرير بنك الجزائر.

I.6- **تقسيم الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- مفهوم الأمن الغذائي ودوافع تحقيقه على مستوى العالم.
- تحليل أوضاع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2020-2022.
- تحليل تطور الصادرات والواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2020-2022.

II - مفهوم الأمن الغذائي ودوافع تحقيقه على مستوى العالم :

II. 1- الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به:

أ. مفهوم الأمن الغذائي

تنوعت وتعددت المفاهيم التي تعالج موضوع الأمن الغذائي، أهمها:

عُرف الأمن الغذائي وفقاً **لمؤتمر القمة العالمي للأغذية** بأنه: "وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية". (مجموعة البنك الدولي، 2023)

أما **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)** فلقد عرفت الأمن الغذائي على أنه:" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الانتاج المحلي أو لا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قُطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخلهم وامكانياتهم المادية" (قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة -حالة الجزائر-، 2011-2012، صفحة 60).

الأمن الغذائي هو:" قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى القريب والبعيد، كماً ونوعاً وبالأسعار التي تتناسب مع دخلهم". (حمدان، 1999، صفحة 16)

ومنه فإن الأمن الغذائي هو حصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية بما يضمن له حد أدنى من هذه المتطلبات بشكل مُنتظم ودائم بغض النظر عن مصدر الغذاء سواء كان الانتاج الغذائي محلي أو مستورد، وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي لا يتطلب بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية في بلد ما، وإنما يتطلب توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية لمجتمع ما، حتى لو توفر الغذاء المطلوب في السوق كماً ونوعاً فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير الدخل الحقيقي الكافي الذي يُلبي حاجات المستهلك، ولا يكون هناك الدخل الكافي إلا اذا توفر الشُغل، أي توظيف أفراد المجتمع، وهذا ما يؤدي الى ضرورة الاستثمار.

وعليه يمكن القول أن هذا المفهوم يشمل على ثلاثة ركائز (لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، 2015، صفحة 200):

- **توفير السلع الغذائية:** وهذا لا يعني بالضرورة انتاج الحاجات الغذائية الأساسية محليا؛
- **استقرار التموين الغذائي طوال الوقت:** وهذا يتطلب وسائل للتخزين والتسويق؛
- **الحصول على الغذاء:** أي توفر القدرة الشرائية.

وينطوي **التعريف الحديث للأمن الغذائي** على اعتبار مُنتجي الأغذية ومستهلكيها عوامل اقتصادية في حد ذاتهم، فكفاية الأغذية المتاحة (العرض الفعال) أي كفاية فرص الحصول على الغذاء وقدرة الفرد على الحصول على الغذاء الكافي (الطلب الفعال)، ومدى امكانية الوثوق في العرض والطلب على السواء هي الأفكار الرئيسية وراء تعريف الأمن الغذائي، وانعدام الأمن الغذائي يرجع الى عدم توافر الأغذية، أو الحصول عليها أو الثقة في توافرها. (بودري، 2014، صفحة 02)

ب. أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

✓ **الاكتفاء الذاتي:** يُقصد به سد الحاجات الغذائية لمجتمع معين، عن طريق القيام بإنتاجها محليا، أما **درجة الاكتفاء الذاتي** فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكُلي، سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من الخارج، ومنه تحسب بالعلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي/ المتاح للاستهلاك×100

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، ويُسمى **عدم الاكتفاء الذاتي** عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، ويسمى أيضا العجز الغذائي، أو الفجوة الغذائية. (مطاي، 2014، صفحة 148)

ويُعرف **الاكتفاء الذاتي** أيضا بأنه:" قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والامكانات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً" (غربي، 2010، صفحة 51).

ومنه فإن الفرق بين مفهومي **الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي** يتضح في أن هذا الأخير **(الاكتفاء الذاتي)** مفهوم أضيق من الأول، حيث يسعى مفهوم "الاكتفاء الذاتي الغذائي" إلى عدم اللجوء الى العالم الخارجي ومحاولة التخلي عن عملية الاستيراد فهو أمن غذائي مُطلق. بينما يسعى "الأمن الغذائي" إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم للسكان عن طريق الإنتاج الوطني أو عملية الاستيراد، وعليه فإن "الاكتفاء الذاتي" لا يعتبر ضمانا لتحقيق "الأمن الغذائي".

✓ **الفجوة الغذائية:** هي عبارة عن تعبير كمي لمشكلة الغذاء، الناتجة عن عجز الطاقات المحلية عن توفير الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، والتي يتم سدادها عادة عن طريق الاستيراد، أي أن الفجوة الغذائية تعبر عن الفرق بين كمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية اليومية للسكان (أحمد، 2010، صفحة 5).

✓ **السيادة الغذائية:** انتشر مصطلح السيادة الغذائية الذي يُكمل مفهوم الأمن الغذائي، إلا أنه أعمق وأشمل منه، كون أن السيادة الغذائية **تعبر عن** "حق الشعوب والحكومات في وضع وصياغة وبكل حرية السياسات الزراعية التي تتكيف وتلبي احتياجاتها شرط عدم الاضرار بالدول الأخرى" (لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتهافي تحقيق الأمن الغذائي المستدام، 2015، صفحة 202).

✓ **نقص التغذية:** يُشير إلى نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم للطاقات الغذائية عن عتبة معينة تختلف من بلد لآخر، وتقاس بعدد السُعرات الحرارية المطلوبة للقيام بالأنشطة المنتظمة، كما يعبر عنه أيضا بالحرمان من الغذاء (الجوع). أما **سوء التغذية** فينتج عن القصور أو الاختلال في استهلاك المغذيات الكبيرة و/أو المغذيات الدقيقة (فيتامين أ، الحديد، اليود، والزنك)، وقد يكون نتيجة لانعدام الأمن الغذائي أو لأسباب أخرى غير متعلقة بالغذاء. (روابحية و بهلول، 2024، صفحة 3)

ت. مستويات الأمن الغذائي:

من خلال تعريف الأمن الغذائي فإن مستويات الأمن الغذائي تتراوح بين الحد الأدنى (مستوى الكفاف) والحد الأقصى الذي يُعبر عن مستوى الكماليات، حيث تُعد درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات، كما أن استراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى الانتقال من مستوى الكفاف إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي.

✓ **مستوى الكفاف:** حسب المنظمة العالمية للزراعة والغذاء (FAO) فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة مُلزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد. ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البُعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السُعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حياً (لرقام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2006، صفحة 36).

✓ **المستويات الوسطى:** يتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، وهو يُعبر عن القدرة من التخلص من سوء التغذية من خلال كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل فرد من المجتمع (عنان، 2010).

✓ **المستوى المرتقب:** يتضمن هذا المستوى البُعد الانتاجي للمسألة، أي طاقات الإنتاج من جهة ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع من الغذاء على شقي مُعادلة الأمن الغذائي وهما (لرقام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2006، صفحة 71):

- **عرض الغذاء:** سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.
- **طلب الغذاء:** فتوفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الانتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة الناتج الوطني وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة.

II. 2- الدوافع الرئيسية والعوامل الكامنة التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم:

هناك مجموعة من الدوافع الكامنة التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم بشكل رئيسي منها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021، صفحة 12):

أ. النزاعات: تُشكل النزاعات تهديد كبيراً محدقاً بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للأزمات الرئيسية العالمية، فقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات العشر الأخيرة إلى تآكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، ويعيش أكثر من نصف السكان الذين يُعانون من النقص التغذوي وحوالي 80% من الأطفال الذين يعانون من التقزم في بلدان تشهد شكلاً من أشكال النزاع أو العنف أو الهشاشة.

ب. التقلبات والأحوال المناخية القصوى: تُشكل التقلبات والأحوال المناخية القصوى دافعاً رئيسياً كامناً وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع في العالم وأحد الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمات غذائية حادة وعاملا مساهما في مستويات سوء التغذية، إذ أن حالة الجوع أسوء بكثير في البلدان التي تكون النُظم الغذائية والزراعية فيها حساسة بدرجة كبيرة لهُطول الأمطار والتقلبات في درجة الحرارة.

ت. حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين: تُشكل هذه الحالات دافعاً رئيسياً كامناً وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي، فهي تعيق التقدم اتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر إذا كانت مدفوعة بتقلبات السوق أو الحروب التجارية أو الاضطرابات السياسية أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن كوفيد 19.

ث. عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية: وهي مرتبطة بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزن الزائد والسمنة، وهناك عوامل كامنة وراء كلفة الأغذية في مجالات الإنتاج الغذائي، سلاسل الإمدادات الغذائية، طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية، وتُفسر هذه العوامل المقترنة بتدني المداخيل سبب عجز حوالي 3 مليارات شخص عن تحمل حتى كُلفة النمط الغذائي الصحي الأرخص ثمناً.

II. 3– آخر التحديثات والتقدم المحرز للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي:

من بين آخر المستجدات المتعلقة بالقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي نجد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023، صفحة 6):

أ. لم تطرأ تغييرات نسبية على الجوع العالمي من سنة 2021 إلى سنة 2022، الذي يُقاس بمعدل انتشار النُقص التغذوي، ولكنه لا يزال أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد 19، حيث أثر على 9.2% من سكان العالم سنة 2022، مقابل 7.9% سنة 2019. كما واجهة في 2022 ما بين 691 و783 مليون شخص في العالم الجوع.

ب. في سنة 2022 أدى ارتفاع أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية والطاقة، الذي تفاقم بسبب أثر الحرب في أوكرانيا إلى تقويض تعافي فُرص العمل والدخل للأشخاص الأكثر ضعفاً، مما حال دون حدوث انخفاض في معدلات الجوع.

ت. أُحرز تقدم نحو الحد من الجوع، وهذا في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية، بينما لا يزال الجوع آخذ في الازدياد في كل من آسيا الغربية ومنطقة البحر الكاريبي وافريقيا.

ث. ارتفع معدل انتشار النقص التغذوي في افريقيا من 19.4% سنة 2021 إلى 19.7% سنة 2022، مدفوعاً بالزيادات في افريقيا الشمالية والجنوبية، وازدياد عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع في افريقيا بنحو 11 مليون شخص منذ سنة 2021، وبأكثر من 57 مليون شخص منذ تفشي الجائحة.

ج. تُعاني نسبة من السكان في افريقيا من الجوع، أكثر بكثير من المناطق الأخرى في العالم، ما يقرُب من 20% مقابل 8.5% في آسيا، و6.5% في افريقيا اللاتينية والبحر الكاريبي، و7% في أوسيانيا.

ح. من المتوقع أن يعاني ما يقرُب من 600 مليون شخص من نقص تغذوي مزمن بحلول سنة 2030، ومن المتوقع أن يتحقق معظم التقدم في آسيا، بينما تشير التوقعات إلى عدم تحقيق أي تقدم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومن المتوقع أن يزداد الجوع بصورة كبيرة في افريقيا بحلول عام 2030.

خ. تراجع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد على الصعيد العالمي بنسبة طفيفة من 11.7% سنة 2021 إلى 11.3% سنة 2022.

د. يؤثر انعدام الأمن الغذائي على النساء أكثر من الرجال في كل إقليم من أقاليم العالم، ومع ذلك ضاقت الفجوة بين الجنسين من حيث انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، واتسعت الفجوة في أعقاب جائحة كوفيد 19من 3.8 نقطة مئوية سنة 2021 إلى 2.4 نقطة مئوية سنة 2022.

III- تحليل أوضاع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2020-2022 :

III. 1- واقع القطاع الزراعي في الجزائر: نتطرق إلى واقع القطاع الزراعي في الجزائر من خلال:

أ. مقومات القطاع الزراعي في الجزائر: في ظل السياسات التي تتبعها الجزائر لتبني استراتيجية وطنية اقتصادية شاملة بهدف تنويع الموارد الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، جعل من قطاع الفلاحة محط الأنظار، نظراً لما يتميز به هذا القطاع من إمكانات ومقومات أساسية من موارد طبيعية وبشرية هائلة، نستعرضها في الجدول الموالي:

الجدول (01): مقومات القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2020-2022

		2020	2021	2022
القوى العاملة الكُلية (ألف نسمة)		12102.76	12260.83	13023.24
القوى العاملة الزراعية (ألف نسمة)		2650.00	2650.00	2650.00
السُكان الكُليين (ألف نسمة)		44250	44178	44903
السُكان الريفيين (ألف نسمة)		11382	11317	11248
المساحة الجغرافية (ألف هكتار)		238174.10	238174.10	238174.10
نصيب الفرد من المساحة الجغرافية (هكتار)		5.382	5.391	5.304
المساحة المزروعة (ألف هكتار)		8509.57	8509.57	8503.62
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)		0.192	0.193	0.189
استخدام الأراضي (1000 هكتار)	مساحة المحاصيل المستديمة:			
	• المطرية	540.90	-	-
	• المروية	493.1	978.971	973.02
	مساحة المحاصيل الموسمية:			
	• المطرية	3669.10	3762.10	3762.10
	• المروية	919.90	919.90	919.90
المساحة المتروكة (1)		3030.49	2848.60	2848.60
مساحة الغابات		1949.00	1958.33	1968.11
مساحة المراعي		32841.83	32806.50	32806.50
إجمالي المساحة الزراعية المستغلة (3)		8509.57	8509.57	8503.62
المساحة الزراعية الصالحة غير المستغلة (4)		7530.60	7530.60	7530.60
جملة المساحة الصالحة للزراعة (2)		41358.85	41316.07	41316.07

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

(1): تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

(2): الرُقعة الصالحة للزراعة هي مساحات الأراضي المصنفة كأراضي قابلة للزراعة سواء كانت مستغلة في الزراعة فعلاً أو غير مستغلة زراعياً في الوقت الراهن.

(3): تشمل الأراضي المطرية والمتروكة.

(4): الأراضي القابلة للإنتاج الزراعي ولكنها غير مستغلة لنقص في البُنية الأساسية، أو لأسباب أخرى، ولا يدخُل فيها الأرض القفر التي لا يمكن استغلالها لأي إنتاج زراعي.

تُعتبر المقومات الطبيعية والبشرية المذكورة أعلاه والتي تُميز القطاع الزراعي في الجزائر محرك ودافع قوي للنهوض بالاقتصاد الوطني.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنه بالرغم من الزيادة العامة في حجم القوى العاملة الكُلية بنسبة 7.6% من سنة 2020 إلى سنة 2022، إلا أن عدد العاملين في القطاع الزراعي بقي ثابتا عند 2650 ألف نسمة، مما يشير إلى تراجع أهمية هذا القطاع كمصدر للتوظيف، وهذا قد يكون بسبب تحول الاقتصاد نحو قطاعات أخرى (قطاع الصناعة، قطاع الخدمات)، أو بسبب ضعف جاذبية القطاع الزراعي للشباب.

كما نلاحظ أيضا استقرار نسبة العاملين بالزراعة إلى عدد السكان الريفيين من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض العدد الإجمالي للسكان الريفيين، مما يشير إلى تزايد الهجرة من الأرياف نحو المدن، وهو ما يؤثر على حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي مستقبلا.

كما نلاحظ من الجدول أيضاً، استقرار المساحة المزروعة نسبياً، وتراجع طفيف في نصيب الفرد من الأرض المزروعة بسبب زيادة عدد السكان، مما يُشكل في المستقبل تحدياً في تحقيق الأمن الغذائي.

تُقدر المساحة الزراعية الصالحة غير المستغلة بـ 7530.60 ألف هكتار، ما يعني وجود فُرص كبيرة لتوسيع النشاط الزراعي من خلال استغلال هذه الأراضي، والاستثمار في البنية التحتية والموارد المائية والتكنولوجيا.

مساحة المحاصيل المستديمة والمروية تشهد استقراراً، ما قد يعكس قُصور في تنويع الإنتاج الزراعي أو ضعف في التوسع الرأسي، كما أن التراجع الطفيف الملاحظ في نصيب الفرد من المساحة الجغرافية يعكس لنا تأثير الزيادة السكانية المستمرة على الموارد الطبيعية.

ب. نمو القطاع الزراعي في الجزائر: يشهد القطاع الزراعي في الجزائر جملة من التحولات المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والديمغرافية والبيئية، فرغم الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي وتوسيع المساحات المزروعة، ظل أداء هذا القطاع يتأرجح بين تحديات بُنوية، وبين فُرص كامنة تتمثل في توفر مساحات زراعية غير مُستغلة وإمكانات كبيرة للتوسع. والشكل التالي يوضح نُمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2020-2022.

الشكل (01): نمو القطاع الزراعي في الجزائر بما في ذلك قطاع الصيد البحري والغابات من سنة 2018 إلى سنة 2022.

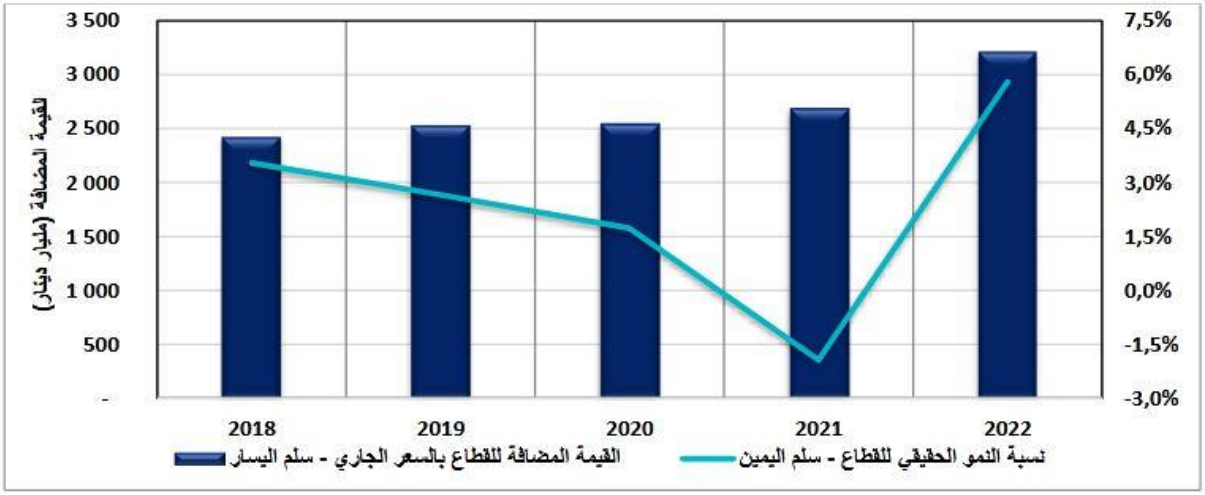

المصدر: (التقرير السنوي 2022، التطور الإقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، صفحة 26)

حقق الإنتاج الزراعي في الجزائر سنة 2022 نتائج جيدة للغاية، حيث شكل نسبة 11.6% من إجمالي الناتج الداخلي الحالي، وسجل نمواً نسبته 5.8% مقابل انخفاض نسبته 1.9% سنة 2021.

ت.تصنيف الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي: مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index) هو مُؤشر مرَكب يهدف إلى رصد الأمن الغذائي على مستوى العالم، تم تصميمه من طرف وحدة المعلومات الاقتصادية، ويتم إصداره سنويا منذ سنة 2012، ويُغطي أكثر من 100 دولة. (معزوزي و بن خزناجي، 2023، صفحة 196)

والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022:

الجدول (02): تصنيف الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022.

Rank (113 countries)	Overall score	Affordability	Availability	Quality and Safety	Sustainability and Adaptation
60th Honduras	61.5	59.8	61.9	64.9	60.0
61st Serbia	61.4	81.5	49.3	72.6	37.0
62nd Tunisia	60.3	74.5	54.1	58.8	49.7
63rd Indonesia	60.2	81.4	50.9	56.2	46.3
=64th Thailand	60.1	83.7	52.9	45.3	51.6
=64th Colombia	60.1	64.6	54.6	63.3	56.9
66th Azerbaijan	59.8	78.1	56.2	54.5	44.6
67th Philippines	59.3	71.5	55.2	65.3	41.8
=68th Algeria	58.9	66.8	57.3	54.7	54.2
=68th India	58.9	59.3	62.3	62.1	51.2
70th Paraguay	58.6	74.3	47.0	76.3	32.8

المصدر: (ECONOMIST IMPACT, 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤشر العالمي للأمن الغذائي صنف الجزائر في المرتبة 68 عالمياً من بين 113 دولة في سنة 2022، متراجعة بشكل ملحوظ في تصنيفها عن سنة 2021حيث كانت تحتل المرتبة 54 عالمياً.

حيثُ أرجع موقع "economist impact" هذا التراجع في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي لسنة 2022 إلى حصولها على نقطة إجمالية تقدر بـ 58.9 من بين 100 نقطة، حيث تحصلت على 66.8 نقطة في القدرة على تحمل التكاليف، و57.3 نقطة فيما يخص التوفر، و54.7نقطة للجودة والسلامة الصحية للأغذية، أما فيما يخُص الاستدامة والتكيف فتحصلت على 54.2 نقطة.

III. 2- استراتيجية الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي

في إطار سعي الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، تتبنى استراتيجية وطنية شاملة لتطوير القطاع الفلاحي تشمل هذه الاستراتيجية ما يلي: (FARMONAUT، 2025)

أ. **أهداف الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي:** تتمثل في تقليل الاعتماد على الواردات الزراعية، زيادة أو الرفع من الإنتاج الزراعي المحلي، وكذا تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مع تعزيز استدامة القطاع الزراعي.

ب.تقنيات الزراعة الحديثة في الاستراتيجية الجزائرية: لتحقيق الأهداف السابقة، تعتمد الجزائر على مجموعة من التقنيات والاستراتيجيات الحديثة في هذا المجال منها:

- ✓ إدارة الموارد المائية بكفاءة: تركز الاستراتيجية على تطوير أنظمة الري لترشيد استهلاك المياه؛

- ✓ رقمنة القطاع الزراعي: من خلال تعزيز الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الرقمية لتحسين إدارة المزارع؛
- ✓ تحسين المحاصيل الاستراتيجية: يتم التركيز على أصناف محسنة من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير؛
- ✓ تعزيز الزراعة المستدامة: من خلال تبني ممارسات زراعية صديقة للبيئة.

ت.تحديات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية: رغم الأهداف والطموحات الكبيرة للاستراتيجية الوطنية، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه تنفيذها على أرض الواقع منها:

- ✓ محدودية الموارد المائية في الجزائر؛
- ✓ العوامل المناخية وتأثير التغير المناخي؛
- ✓ الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية؛
- ✓ مقاومة بعض المزارعين للتغير ولتبني بعض التقنيات الجديدة.

III. 3– السياسات الزراعية وأهداف التنمية لعام 2030 في الجزائر:

تسعى الجزائر من خلال سياساتها الزراعية إلى تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الزراعي، وذلك ضمن رؤية شاملة تمتد إلى غاية سنة 2030، تركّز فيها على الموارد الزراعية المتاحة، وعلى تقليص التبعية الغذائية، وتحقيق تنمية مُستدامة باتخاذ إجراءات تُراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والجدول التالي يُوضح تطور المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر وأهداف التنمية الزراعية المسطرة لعام 2030.

الجدول (03): تطور المُؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر

الإجراءات الرئيسية المتخذة	الهدف لعام 2030	الهدف لعام 2025	الوضع في 2020	المؤشر
تطوير أصناف محسنة، توسيع المساحات المزروعة	70%	50%	30%	نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح
تحسين تقنيات الزراعة، دعم الزراعات المحمية	20	15	10	إنتاج الخضروات (مليون طن)
تطوير أنظمة الري بالتنقيط، تحسين إدارة المياه	4000	6000	8000	كفاءة استخدام المياه (م3/هكتار)
دعم المزارعين العُضويين، تطوير أسواق المنتجات العضوية	10%	5%	1%	نسبة الزراعة العُضوية
تحسين جودة المنتجات، فتح أسواق جديدة	5	2	0.5	قيمة الصادرات الزراعية (مليار دولار)

المصدر: (FARMONAUT، 2025)

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل السياسات الزراعية وأهداف التنمية لعام 2030، نلاحظ أن:

نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح ارتفعت من 30% سنة 2020 إلى هدف مرحلي 50% سنة 2025، ثم 70% في 2030، هذا المسار يشير إلى توجُه واضح نحو تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد على الواردات، كما نلاحظ أن الإجراءات المقترحة لتعزيز هذا المسار تتماشى مع سياسات تعزيز الإنتاج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في ظل تقلبات أسعار الغذاء عالمياً. كما أن الزيادة السنوية المستهدفة في الاكتفاء الذاتي من القمح بمعدل 4%+ سنوياً تقريباً بين 2020 و2030 تعتبر واقعية لكنها تتطلب تمويلا واستثماراً مكثفاً في البحث الزراعي والتكنولوجيا.

انتاج الخضروات (مليون طن): نمو الإنتاج من 10 مليون طن في سنة 2020 إلى 20 مليون طن في سنة 2030 أي النمو بنسبة 100%خلال عشر سنوات، هذا يعكس استراتيجية الجزائر لزيادة الإنتاج المحلي وتحسين التغذية، كما أن دعم الزراعات المحمية سيُقلل من التبعية للمواسم الطبيعية والتخفيف من آثار التغيُر المناخي على المحاصيل المكشوفة.

كفاءة استخدام المياه (م3/هكتار): انخفاض من 8000 إلى 4000 م3/ هكتار بحلول سنة 2030 يعني تحسن الكفاءة، استخدام تقنيات الري بالتنقيط يُعد من أنجح الوسائل لتحقيق هذا الهدف، ففي ظل شُح المياه وتغيُر المناخ يُعتبر هذا الهدف نقطة محورية في الاستدامة البيئية والزراعية.

نسبة الزراعة العضوية: الانتقال من 1%إلى 10% خلال عقد يشير إلى تحول نحو ممارسات زراعية صحية ومستدامة وتقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية، كما أن الإجراءات الرئيسة المتخذة تُعزز فرص التصدير وتزيد من القيمة المضافة وسلامة الغذاء.

قيمة الصادرات الزراعية (مليار دولار): نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات من 0.5مليار دولار سنة 2020 إلى 5 مليارات في 2030، تضاعف قيمة الصادرات 10 مرات في عقد يُعد طُموحاً، والإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك تعكس أهمية التميز التنافسي والتوافق مع معايير السوق الدُولية، مما يُساهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل التبعية للموارد غير المتجددة.

نستنتج أن السياسات الزراعية وأهداف التنمية لعام 2030، في الجزائر تعكس رؤية استراتيجية متكاملة نحو زراعة مستدامة وفعالة اقتصادياً.

IV. تحليل تطور الصادرات والواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2020-2022:

تُمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتُعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق إنجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات. (قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة -حالة الجزائر-، 2011-2012، صفحة 167)

IV. 1- تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر :

الجدول (04): تطور الواردات الكلية والزراعية والغذائية في الجزائر للفترة 2020-2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2020	2021	2022	التغير 2022/2021
الواردات الكلية	34665.4	37215.4	38326.1	2.98%
الواردات الزراعية	8462.3	9893.1	10164.5	2.74%
الواردات الغذائية	7601.1	9145.8	9379.1	2.55%
نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية	24.41%	26.58%	26.52%	-0.22%
نسبة الواردات الغذائية من الواردات الكلية	21.93%	24.57%	24.47%	-0.40%

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن حجم الواردات الزراعية والواردات الغذائية تأخذ اتجاه متزايد من سنة لأخرى، حيث انتقلت الواردات الزراعية من 8462.3 مليون دولار أمريكي سنة 2020 إلى 10164.5 مليون دولار أمريكي سنة 2022، بمعدل زيادة قدره 2.74% في السنتين الأخيرتين، أما الواردات الغذائية انتقلت من 7601.1 مليون دولار أمريكي إلى 9379.1 مليون دولار أمريكي خلال فترة الدراسة، وبمعدل نمو قدره 2.55% في السنتين الأخيرتين.

كما نلاحظ أن نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية ونسبة الواردات الغذائية من الواردات الكلية في تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة.

IV. 2– تطور صادرات المواد الزراعية والغذائية في الجزائر:

إن تطور الصادرات الزراعية والغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية والغذائية لأن نسبة الصادرات الكلية ضئيلة، إذ تعود النسبة الأكبر الى قطاع المحروقات، كما أن الجزائر تُعد مستوردا هاماً في مجال السلع الغذائية الأوربية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات، والجدول التالي يُوضح تطور الصادرات الزراعية والغذائية:

الجدول (05): تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية في الجزائر للفترة 2020–2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2020	2021	2022	التغير 2022/2021
الصادرات الكلية	35823.5	22483.1	66228.3	194.56%
الصادرات الزراعية	1299.8	1404.6	2796.4	99.08%
الصادرات الغذائية	410.6	477.6	441.0	-7.66%
نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية	3.63%	6.25%	4.22%	-32.48%
نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية	1.15%	2.12%	0.66%	-68.86%

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الصادرات الزراعية تأخذ اتجاه متزايد من سنة إلى أخرى خاصة السنتين الأخيرتين، إذ ارتفعت الصادرات الزراعية من 1404.6 مليون دولار أمريكي سنة 2021 إلى 2796.4 مليون دولار أمريكي سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 99.08%، أما حجم الصادرات الغذائية فهي متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث سجلت زيادة في السنة الأولى بنسبة 16.31%، ثم تراجع في السنة الأخيرة بنسبة (7.66%-).

وفيما يخص نسبة مساهمة الصادرات الزراعية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة حيث تراوحت بين 3.63% و6.25% خلال فترة الدراسة، وكذلك الحال بالنسبة لنسبة مساهمة الصادرات الغذائية في إجمالي الصادرات الكلية الجزائرية حيث تراوحت بين 0.66% و2.12% خلال نفس الفترة.

IV. 3– الميزان التجاري الزراعي ومعدل الاكتفاء الذاتي

يُساهم القطاع الزراعي بشكل أو بآخر في تحسين وضعية الميزان التجاري أو الزيادة في عجزه، من خلال حجم الصادرات والواردات من المواد والمنتجات الفلاحية الموجودة في إحدى بنوده، حيث يتم تحسين وضع الميزان التجاري من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد القابلة للتصدير، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية لبعض المواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي فيها أمراً وارداً.

أ. الميزان التجاري الزراعي والغذائي في الجزائر: تُعاني الجزائر من انكشاف غذائي خطير، إذ تعتمد أساساً على الاستيراد في تلبية حاجاتها الغذائية ولاسيما السلع الغذائية الرئيسية، كما أضحت الواردات الزراعية تُشكل نحو (26.52%) من قيمة الواردات الاجمالية بينما لا تتعدى الصادرات الزراعية (4.22%) من الصادرات الكلية في سنة 2022، مما يعني أن مساهمة القطاع الزراعي في الايرادات العامة ضعيف، علماً أن ضعف الميزان التجاري الزراعي يُؤدي إلى إحداث ضعف على مستوى الميزان التجاري الغذائي .

والجدول التالي يُوضح وضعية الميزان التجاري الزراعي والغذائي للجزائر خلال الفترة 2020-2022.

الجدول (06): وضعية الميزان التجاري الزراعي والغذائي للجزائر في الفترة 2020-2022.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2020	2021	2022	التغير النسبي بين 2021و 2022
الواردات الزراعية	8462.3	9893.1	10164.5	2.74%
الواردات الغذائية	7601.1	9145.8	9379.1	2.55%
الصادرات الزراعية	1299.8	1404.6	2796.4	99.08%
الصادرات الغذائية	410.6	477.6	441.0	-7.66%
الفجوة الزراعية	-7162.5	-8488.5	-7368.1	-13.19%
الفجوة الغذائية	-7190.5	-8668.2	-8938.1	3.11%

المصدر: الجدولين السابقين رقم 04 و05 والنسب من إعداد الباحثة.

الشكل (02): تطور وضعية الميزان التجاري الزراعي والغذائي في الجزائر للفترة 2020-2022.

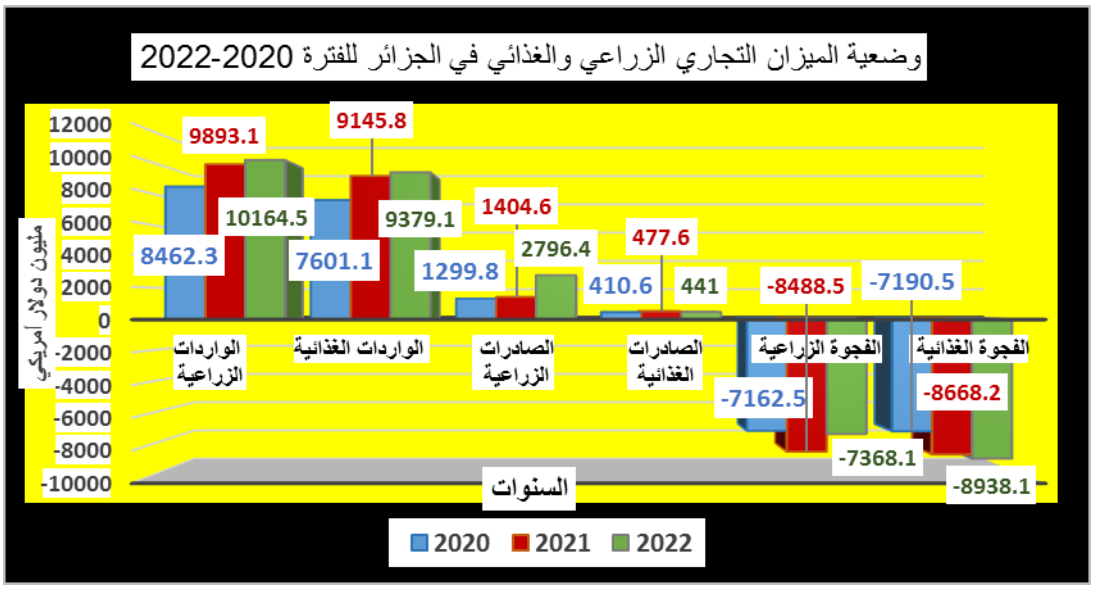

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم (06) وبرنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (02) أن الميزان التجاري الفلاحي يُعبر عن وضع صعب للأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة، فالبيانات الواردة في الجدول والشكل تُبرز تناقصاً في الوضعية الغذائية، فمن جهة تُعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة ومن جهة أخرى هناك عجز غذائي خلال المدة قيد الدراسة.

حيث قُدرت الفجوة الغذائية خلال سنة 2020 بـ (7190.5-) مليون دولار أمريكي لتعرف هذه القيمة زيادة مستمرة خلال السنوات الموالية الى قيمة (8938.1-) مليون دولار أمريكي سنة 2022، هذا وقد قُدر التغير النسبي، أي نسبة نمو الفجوة الغذائية بين سنتي 2021 و2022 بنسبة 3.11%.

ب.معدل الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية: من خلال البيانات الرقمية السابقة والمتعلقة بالميزان التجاري الزراعي والغذائي، تتجلى حقائق حول نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الاكتفاء لعدد من السلع الغذائية في الجزائر من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم(07): نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية– (الوحدة: %)

	2020	2021	2022	التغير 2022/2021
مجموعة الحبوب (الجملة)	21.2	17.7	30.0	69.49
القمح والدقيق	31.8	20.8	30.5	46.63
الذرة الشامية	0.1	0.5	0.3	-40
الذرة الرفيعة والدخن	87.0	8.7	72.0	727.5
الأرز	0.2	0.2	0.5	150
الشعير	58.0	43.2	81.2	88.42
حبوب أخرى	54.2	59.4	76.9	29.46
البطاطس	98.2	99.1	97.6	-1.51
البقوليات	99.9	99.9	30.0	-69.96
جملة الخضر ×	99.8	99.7	99.8	0.10
جملة الفواكه	96.1	98.7	96.4	-2.33
التمور	112.7	115.6	100.0	-13.49
جملة الزيوت والشحوم	20.0	19.3	25.2	30.56
جملة اللحوم	95.6	99.0	99.6	0.60
لحوم حمراء	93.8	98.5	99.4	0.91
لحوم دواجن	100.2	100.0	100.1	0.1
الاسماك	89.9	87.6	90.1	2.85
البيض	99.8	99.9	100.0	0.10
الألبان ومنتجاتها	72.5	84.6	86.3	2.00
العسل الطبيعي	93.7	93.4	99.3	6.31

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

يبين الجدول رقم (07) أن الجزائر لم تصل إلى الاكتفاء الذاتي إلا في مادة البطاطس وجملة الخضر وجملة الفواكه والتمور ولحوم الدواجن والبيض، واللحوم الحمراء، والعسل الطبيعي، أما بالنسبة إلى الأسماك ، الألبان، الشعير والذرة الرفيعة، تعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي فيها متوسطة، وفي المقابل شهدت بعض السلع والمجموعات السلعية الغذائية قدراً من التراجع في معدلات الاكتفاء الذاتي (مثل البقوليات، التُمور، الفواكه، البطاطس، الذرة الشامية)، وتعتبر البقوليات هي الأكثر تراجع في هذه الفئة، حيث تراجع معدل الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة من 99.9 سنة 2021 إلى 30.0 سنة 2022 بنسبة تراجع قدرها 69.96%.

V. الخلاصة:

تعتبر الجزائر واحدة من دول شمال افريقيا النامية التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار، مما يجعلها تُعاني من بعض النقص في تلبية حاجيات مواطنيها من الغذاء، وهو ما يتطلب منها النُهوض بالقطاع الزراعي الذي بدوره يتطلب سياسة ذات استراتيجية دقيقة ومحددة الزمان والمكان من أجل تقليص التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

V. 1- النتائج: بناء على ما سبق، توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يُعاني القطاع الزراعي في الجزائر من تراجع نسبي في الأهمية الاقتصادية كمُوفر للقوى العاملة الزراعية؛
- ✓ تملك الجزائر مساحات زراعية شاسعة غير مستغلة يُمكن أن تمثل فُرصة للنُمو إذا توفرت الشُروط المناسبة؛
- ✓ نصيب الفرد من الأرض المزروعة والجغرافية في انخفاض، ما من شأنه أن يُشكل ضغطا سُكانيا في المستقبل؛
- ✓ السياسات الزراعية في الجزائر بحاجة إلى دعم ومُراجعة وتحديث واستغلال الموارد وتشجيع العُمالة في هذا القطاع الحيوي؛
- ✓ تُعاني الجزائر من انكشاف غذائي خطير، إذ تعتمد على الاستيراد بشكل كبير في تلبية حاجاتها الغذائية؛
- ✓ الميزان التجاري الزراعي في الجزائر يُعبر عن وضع صعب للأمن الغذائي "عجز غذائي" خلال فترة الدراسة؛
- ✓ لم تصل الجزائر إلى نسبة الاكتفاء الذاتي إلا في بعض المواد، أما أغلب المواد تُعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي فيها مُتوسطة.

حقيقة الأمر أن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء لازالت بعيدة بعض الشيء عن تسجيل مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي وخاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع. مما يتطلب الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة ضمن رؤية سنة 2030، بالتركيز على الموارد الزراعية المتاحة وتقليل الواردات الغذائية.

V. 2- التوصيات: انطلاقا من نتائج الدراسة، نُقدم التوصيات التالية:

- ✓ على الجزائر استحداث آليات لتمويل التنمية الزراعية وتوجيهها نحو الأولويات في القطاع الزراعي؛
- ✓ ضرورة الاعتماد على مبدأ الميزة النسبية للمنتجات الغذائية الوطنية في الأسواق الدولية؛
- ✓ تفعيل وتعزيز دور العمل العربي الدولي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ العمل على استغلال الأراضي الزراعية واستصلاح أراضي جديدة واستغلالها لدعم الزراعات الاستراتيجية وتنفيذ رؤية 2030؛
- ✓ تفعيل وتنمية سياسات واستراتيجيات مواجهة الظروف المناخية الطارئة لتعزيز الإمدادات الغذائية.

- الإحالات والمراجع :

1) ECONOMIST IMPACT .(2022) .*ECONOMIST IMPACT* تم الاسترداد من global food security index 2022: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/
2) FARMONAUT .(2025) .*FARMONAUT* . تم الاسترداد من تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر: https://farmonaut.com/africa/%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA/
3) إدريس معزوزي، و أمينة بن خزناجي. (2023). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06*(العدد 02)، 196.
4) (سبتمبر 2023). *التقرير السنوي 2022، التطور الإقتصادي والنقدي*. الجزائر: بنك الجزائر.
5) المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2023). *الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية-المجلد 43*. السودان: جامعة الدول العربية.

6) جميلة لرقام. (2006). الأمن الغذائي في الوطن العربي. جامعة الجزائر3، الجزائر.
7) جميلة لرقام. (2006). الأمن الغذائي في الوطن العربي. 71.
8) ذهبية لطرش. (2015). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتهافي تحقيق الأمن الغذائي المستدام. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 202.
9) ذهبية لطرش. (2015). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتهافي تحقيق الأمن الغذائي المستدام. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(العدد15)، 200.
10) ريم قصوري. (2011–2012). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر–. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير*، شعبة اقتصاد التنمية، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة. ص60.
11) ريم قصوري. (2012). 167.
12) شريف بودري. (2014). *متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية*. الملتقى الدولي التاسع حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر. تاريخ الاسترداد 23–24 نوفمبر, 2014
13) عامر عامر أحمد. (2010). محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر. *مجلة الباحث*(العدد8)، 05.
14) عبد القادر مطاي. (01 06, 2014). الأمن الغذائي في الوطن العربي...متى يتحقق وكيف؟ *مجلة الاقتصاد الجديد*، صفحة 148.
15) فاطمة الزهراء عنان. (2010). *التكامل العربي الزراعي كاستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي*. ملتقى دولي حول: الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة عنابة. تاريخ الاسترداد 22–23 نوفمبر, 2010
16) فوزية غربي. (2010). *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر–* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
17) مجموعة البنك الدولي. (31 12, 2023). *مجموعة البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 20 02, 2025، من albankaldawli: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security
18) محمد رفيق أمين حمدان. (1999). *الأمن الغذائي نظرية ونظام التطبيق* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
19) محمد روابحية، و لطيفة بهلول. (19 أفريل, 2024). *الأمن الغذائي–مفهومه ومؤشرات قياسه*. الملتقى الوطني: تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر– القمح نموذجا، تم الاسترداد من researchgate: https://www.researchgate.net/publication/384141516_–alamn_alghdhayy_–mfhwmh_w_mwshrat_qyash
20) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2021). *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*. الجزء الأول ، روما.
21) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2023). *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*. سلسلة "حالة العالم"، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

صابور سعاد (2025)، **نحو تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحديات الزراعة وأهداف التنمية لعام 2030**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 1-16.

SCAN ME